



4 2 جويلية 2024

تونس في،

من وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب يوسف التومي.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتساؤلات السيد النائب يوسف التومي حول بعض النقاط التي تهم معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية سوسة، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

1- بخصوص النقاط المتعلقة بالشركة التونسية للكهرباء والغاز:

- فيما يخص إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمعتمدية الزاوية، القصيبة والثريات: أفادت الشركة بأنه سيتم بعث الفرع المذكور في مفتح شهر ديسمبر 2025 وذلك بعد تسلّم المحل المُقترح من طرف بلدية المكان، والذي تمّ الإتفاق على استلامه في أواخر شهر أكتوبر 2025.
- فيما يخص إزالة خطّ الجهد المتوسط بزاوية سوسة: أفادت الشركة بأنه تمت دراسة إزالة جزء من الخطّ المذكور وتحويله إلى خطّ تحت أرضي من وراء الكليات بمدينة الزاوية إلى حي المنجرة (منطقة بئر الحلو). والملفّ بطور المصادقة على الدراسة. أمّا بالنسبة لمشروع إزالة الخطّ الهوائي جهد متوسط وتحويله إلى خطّ تحت أرضي من حي الامتياز إلى حي بوز عبية، فإنّ الدراسة مرتبطة بتوفير المساحات اللازمة لبناء وتجهيز المحوّلات الكهربائية المُستوجب توفرّها لتزويد متساكني المنطقة بالتيار الكهربائي.
- بخصوص ربط أحياء الامتياز والحمادة الشرقية بشبكة الغاز الطبيعي: أفادت الشركة بأنّ حي الحمادة الشرقية هو منطقة خارجة عن مثال التهيئة العمرانية. لذلك وقعت مطالبة السّلط المحلية بمدّ إقليم مساكن، مرجع النظر، بأمثلة التقاسيم المُزمع إنجازها بالمنطقة المذكورة للقيام بالدراسة الفنية للملفّ (تمّ بتاريخ 30 ماي 2025 توجيه مراسلة في الغرض إلى السيد معتمد الزاوية القصيبة والثريات).

2- بخصوص إحداث منطقة صناعية تربط قصيبة سوسة والثريات بالمنطقة الصناعية سيدي عبد الحميد بولاية سوسة:

وفقا للإجراءات الجاري بها العمل، فإن برمجة مشاريع تهيئة المناطق الصناعية تمرّ عبر مرحلتين أساسيتين: أولا إدراج الموقع المقترح ضمن قائمة المدخرات العقارية الصناعية بناء على طلب من الجهة، ثم وفي مرحلة ثانية إدراجه ضمن المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بعد المصادقة عليه على المستوى الوطني وذلك باعتبار أن هذه المخططات تشكل المرجعية الأساسية لبرمجة المشاريع وتوفير الاعتمادات الضرورية لها.

وفي هذا السياق، تولت الوكالة العقارية الصناعية إدراج مختلف مشاريع التهيئة المصادق عليها بولاية سوسة ضمن ميزانياتها، تبعا لتضمينها في المخططات التنموية المعتمدة. غير أنه لم يتم إدراج مشروع لإحداث منطقة صناعية بجهة قصيبة سوسة والثريات نظرا لعدم مصادقة الجهات المختصة عليه ضمن المخططات التنموية السابقة. مع العلم أن اللجنة الوطنية للمدخرات العقارية الصناعية لم توافق على الموقع المقترح نظرا لصغر المساحة المقترحة وكون العقار المعني يعود للخواص مما حال دون إمكانية برمجته ضمن الرصيد العقاري العمومي القابل للتوظيف الصناعي.

من جهة أخرى، تعذر على الوكالة برمجة مشروع توسعة للمنطقة الصناعية سيدي عبد الحميد، رغم ما تمثله من أهمية، وذلك بسبب الكلفة المرتفعة لاقتناء العقارات. فقد قدرت مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سعر المتر المربع الواحد بـ 94 دينار وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على القدرة التنافسية لتسويق المقاسم الصناعية ويضعف من جاذبية الاستثمار بالمنطقة نتيجة ارتفاع أسعار البيع.

وبناء عليه، فإن غياب منطقة صناعية بجهة قصيبة سوسة والثريات يرجع أساسا إلى عدم وجود عقارات تتوفر فيها الخصائص الفنية والعقارية الضرورية لضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع، باعتبار أن هذا العنصر يعد من بين المعايير الأساسية التي تعتمدها الوكالة عند برمجة تدخلاتها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصالح الوكالة العقارية الصناعية تبقى منفتحة على دراسة أي مقترحات جديدة تتماشى مع الرؤية الاستراتيجية الوطنية، خاصة تلك التي تهدف إلى إحداث مناطق صناعية كبرى مستجيبة لخصوصيات الجهات، في إطار تنمية عادلة ومستدامة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

والسلام

وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

Fatma

الإمضاء: فاطمة الزاوية